المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي: الدوافع والاستراتيجيات

الأستاذة: شاطري كاهنة

ملخّص

عرفت منطقة الساحل الافريقي في الآونة الأخيرة-بالخصوص بعد التدخل العسكري للناتو في ليبيا عام 2011-تهديدات أمنية خطيرة، انعكست على أمنها واستقرارها، وأدخلتها في مأزق أمني حقيقي، وأمام عجز الدول الساحلية على مواجهة هذا الواقع اللا-أمني، تدخّلت العديد من القوى الدولية والإقليمية، سعيا منها لتجاوز هذه المعضلة الأمنية، وكانت فرنسا سبّاقة في ذلك؛ وعليه تسعى هذه الورقة البحثية تبيان أهم الاستراتيجيات الأمنية الفرنسية المتّخذة بهدف إعادة بناء الأمن والاستقرار في المنطقة الساحلية.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الأمنية الفرنسية، الأمن، الاستقرار، الدوافع، الاستراتيجيات، الساحل الإفريقي.

Abstract

The Sahelian African region, has known recently –especially after NATO'S military intervention in libya in 2011-serious security threats, which have reflected on its security and stability, and entered it in a real security delimma, and in front of the inability of the sahelian states to face this non-security reality, many international and regional forces intervened, to attempt overcome this security delimma, France was pioneer in this, therefore, this paper seeks to identify the most important France's security strategies taken, in order to re-build security and stability in the sahelian zone.

Key words: the French security approach, security, stability, motivations, strategies, sahel.

مقدّمة

يشكل السّاحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية، ومراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، نظرا للأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تتمتع بها، وبالرغم من هذه الأهمية، الا أنّ هذه المنطقة تعاني من تحديات أمنية وتنموية تهدّد استقرارها، ومما زادها خطورة تنامي التهديدات الأمنية العابرة للقارات، في المقابل عجز دول الساحل الافريقي لاستحداث منظومات أمنية قادرة على احتوائها.

الأمر الذي استدعى التدخل الأجنبي، بحيث أصبحت المنطقة مسرحا لنشاط القوى الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، فرنسا،والتي تسعى إلى إعادة بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، وإعادة رسم معالم المنطقة، مدفوعة بمجموعة من المصالح، التي قد تكون إمّا أمنية؛ والعمل دون انتقال تلك التهديدات إلى الدول المجاورة، أو اقتصادية باعتبار أنّ منطقة الساحل مركز طاقة يثير مطامع الدول الكبرى الراغبة في السيطرة على ثرواته، ممّا خلق موازن قوى جديدة في المنطقة.

وبالطّبع كانت فرنسا سبّاقة في ذلك، لعدّة معطيات جغرافية وتاريخية واقتصادية وأمنية، وهو الاهتمام الذي ترجمته عبر تبنيها للعديد من الاستراتيجيات الأمنية، في العديد من الأزمات التي عرفتها المنطقة، كما وطرحت العديد من المبادرات التي كانت

تصب في خانة محاربة الإرهاب والحد من امتداد نشاطات الجماعات الإرهابية في المنطقة.

وعليه، تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب التي دفعت بفرنسا الى إعادة توجيه سياستها نحو منطقة الساحل الإفريقي –إفريقيا عموما-، والوقوف على أهم المبادرات التي طرحتها، لمواجهة التهديدات الأمنية وإقامة الاستقرار في المنطقة.

الإشكالية

في ظل التنامي السريع للتهديدات الأمنية العابرة للقارات، والفراغ الأمني الذي تشهده منطقة الساحل الأفريقي، قامت فرنسا –مدفوعة بمجموعة من المصالح-بتبني مجموعة من الاستراتيجيات الأمنية، لمواجهة مختلف التحديات الأمنية في المنطقة خصوصا الإرهاب، هذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي: **إلى أيّ مدى ساهمت المقاربة الأمنية الفرنسية في إعادة إرساء أسس الأمن والسلم في منطقة الساحل الافريقي؟**

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل، من خلال تناول العناصر التالية:

- **أولا:** التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي.
- **ثانيا:** طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.
- **ثالثا:** موقع الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الفرنسية.
- **رابعا:** أهم الاستراتيجيات والمبادرات الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي.

أولا: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي

بداية لابد أن نشير أنّ أصل التسمية عربي، ويشير إلى المنطقة جنوب الصحراء، ويمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ويغطي منطقة انتقال بين الصحراء والسهوب، بها مناخ متقلب يصعّب من عمل الإنسان، ويجعل المجاعة وغياب الأمن الغذائي من الخصائص الأساسية لها.[i]

يُعرَّف الساحل بصفته الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية (البيضاء) وأفريقيا جنوب الصحراء (السوداء)، أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان. وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ومن أسمائه المشهورة "بلاد السيبة"، وهي بلاد يقطنها غالبية من الطوارق والعرب والسونراي والفلان، ويجوبها المسلحون طولا وعرضا من العرب والطوارق أساسا لتأمين القوافل وحراسة قطعان المواشي، بحثا عن الكلأ دون حدود، أو دولةأو سلطة، أو نظام. ويمتد "السّاحل" من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي وبوركينافاسو والنيجر والتشاد والسودان، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على المتوسط.[ii]

ووفقا للّجنة الدّائمة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل الإفريقي **Comité permanent inter états de la lutte contre la sécheresse au sahel**، التي تم انشاؤها عام 1971، الساحل يضم تسع دول وهي: **بوركينافاسو، جزء الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال والتشاد**، إضافة إلى ما سبق من تحديدات للمجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي، هناك تعريف آخر لمنطقة السّاحل الإفريقي يشمل الدول التالية: **إثيوبيا، السودان، تشاد جنوب ليبيا ومالي والنيجر وأقصى جنوب الجزائر وبوركينافاسو والسنغال ونيجيريا.**[iii]

أمّا من الناحية الجيوبولتيكية، فيتوسع مفهوم الساحل ليشمل قوس الأزمات الممتد من السودان إلى موريتانيا مرورا بالتشاد والنيجر ومالي وما وراء حدود

الجزائر الجنوبية، وصولا إلى المغرب والمحيط الأطلسي، ويعتبر هذا التعريف الأقربإلى الواقع الدولي لأنّه يشير إلى مصادر اللاأمن الواضحة أو الكامنة الكفيلة بزعزعة هذه المنطقة الإستراتيجية من خارطة العالم، على اثر إمكانيات العدوى وانتقال النزاعات الى دول مجاورة بفعل طبيعة الحدود بين هذه الدول، والتي لها علاقة بالمميزات الجيوبولتيكي وكذا عمل الدول الاستعمارية في تقسيم المنطقة، بكيفية غير منطقية.[iv]

وعليه لا يوجد تحديد جغرافي جامع لمنطقة الساحل، وهذا ربما راجع لشساعة المنطقة الصحراوية، والأبعاد الجيو اقتصادية، المتحكمة في تحديد الدول الساحلية.

وانطلاقا من تحديد النطاق الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي، يبرز لنا جليا الأهمية الجيواستراتيجية لهذه المنطقة، إذ تتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات، التي جعلت منها مسرحا للتنافس بحثا عن تأمين مصادر الطاقة وتعزيز نفوذها ويمكن حصر هذه الخصائص فيما يلي:[v]

- تعد منطقة الساحل الإفريقي نقطة إلتقاء بين قارتي أوربا وآسيا من حيث موقعها الجغرافي انطلاقا من امتداد الساحل الإفريقي الكبير من غرب إفريقيا حتى شرقها، فهو يمثل همزة وصل بين دول أوروبا ودول المغرب العربي التي تعتبر منطقة الساحل الإفريقي فضاء جيوبوليتيكيا لا يمكن الاستغناء عنه.
- الأهمية الاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي، حيث تحتوي على ثروات وموارد طبيعية كثيرة كالبترول والغاز والنحاس والحديد والذهب واليورانيوم، كل ذلك ساهم في جذب القوى الكبرى.

ليصبح بذلك الساحل الإفريقي أهم المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية، فمنطقة الساحل والصحراء نقطة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر ونيجيريا، ويمتد على مسافة 4128 كلم، بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، وينطلق من واري من نيجيريا إلى غاية حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر لأوروبا.

ثانيا: طبيعة التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي

إنّ منطقة الساحل الافريقي من أكبر المناطق عرضة لعدم الاستقرار، وتنامي التهديدات الأمنية الخطيرة والعابرة للقارات، بحيث عرفت العديد منها: ظاهرة التهريب وعمليات الاختطاف، وتأجّج النزاعات الاثنية والحركات الانفصالية، فضلا عن كونها أصبحت نقطة انطلاق العديد من العمليات الانتحارية وتفاقم الصراعات المسلحة.

1- فشل الدولة

يطلق على دول الساحل الافريقي بالدول الفاشلة، نتيجة تراكم مجموعة من العوامل الأزماتية التي لم تتمكّن الدول من تجاوزها، وأصبحت تهيمن على السياسات المحلية وتعيقها، ومنها:[vi]

- النظام العشائري القبلي.
- الهيمنة الاستعمارية التي كسرت أو أقلبت الأنظمة للسلطة التقليدية، وجمعت أو فصلت بين القبائل برسم خدود لا تراعي الواقع الاجتماعي.
- التهميش الاقتصادي والسياسي
- تدهور الاقتصاد، ضعف وتآكل البنى الاجتماعية والتربوية، تذبذب إيرادات الموارد الزراعية، إضافة إلى البطالة والفقر كعوامل إحباط، تزيد من نمو

حركات التمرد والانفصال وكل أشكال التمرد.

2- **الإرهاب الدولي**

توقع العديد من الخبراء والمحللين بعد تراجع نشاط الحركات الإرهابية طالبان وتنظيم القاعدة في باكستان وأفغانستان في الآونة الأخيرة –بعد أعوام عديدة من العمليات والجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب في تلك المنطقة منذ بدءها بعد هجمات 11 سبتمبر-انتقال شبكات الإرهاب إلى بقاع أخرى من العالم خاصة القارة الإفريقية، وخاصة منطقة الساحل الإفريقي، مستغلة الفراغ الأمني الموجود في تلك المنطقة التي خلفتها سنين طويلة من الحروب الأهلية والمجاعات والأمراض، فضلا عن هشاشة الأجهزة الأمنية في تلك الدول بسبب الظروف التي مرت بها تلك الدول، وسيناريو الدولة الفاشلة، وبالطبع فإنّ الإرهاب لن يجد تربة أخصب من تلك لبذر قواعده، إضافة إلى عوامل أخرى منها: **اتساع الصحراء الكبرى،عوامل الجفاف والطبيعة التضاريسية الصحراوية، سهولة مرور الأسلحة**، وهو ما دفع البعض إلى تسمية منطقة غرب إفريقيا **بمنطقة مرور بلا قيود**. ناهيك عن أنّ المنطقة كانت محل نفوذ قديمة للقوى الكبرى، بل ومازالت، وهو ما يجعلها هدفا مثاليا لقوى الإرهاب، بعد أن أصبحت باكستان وأفغانستان في مرمى نيران القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. [vii]

عرفت دول غرب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي سلسلة من العمليات الإرهابية بقيادة جماعات إرهابية على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المرابطون، الموقعون بالدماء، بوكو حرام...الخ، وتمركزت العمليات الإرهابية خاصة في مالي، النيجر، التشاد، نيجيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكامرون، بالإضافة إلى ذلك ليبيا، التي أصبحت معقلا للجماعات المتشددة لاسيما أنصار الشريعة في شرق ليبيا وفجر ليبيا في غربها.

3- **الجريمة المنظمة:**

الجريمة المنظمة هي مجموعة الأفعال والعمليات الإجرامية التي تقوم بها جماعة تتألف من ثلاث أشخاص فأكثر، تكون منظّمة ومرتكبة خلال حيّز زمني متّصل أو طويل، من أجل أهداف مالية أو مادية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وللجريمة المنظمة عدّة صور منها: المخدّرات، الاتجار بالبشر، الاتجار بالأسلحة...الخ

أ- **تجارة المخدرات**

تعدّ تجارة المخدرات من أهم الوسائل التي تستعملها الجماعات المسلحة في الحصول على الموارد المالية من خلال الانتقال من المغرب وموريطانيا مرورا بمالي والنيجر والتشاد وليبيا وأخيرا مصر.

نحو 27% من المخدّرات التي تمت مصادرتها في أوروبا، كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء، بقيمة اجمالية قدرها 8.1 مليار دولار أمريكي.

ب- **الاتجار بالبشر والاسلحة الخفيفة:**

انّ ظاهرة الاتّجار بالبشر جريمة دولية تؤرق المجتمع الدّولي في الآونة الأخيرة، فهي شكل من أشكال الرق المعاصر، كما تعدّ انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فهي لا تقتصر على دولة معيّنة، وإنّما تمتد لتشمل عدّة دول، ومنها: الاتجار بالنساء والأطفال لغرض الدّعارة والاستغلال الجنسي، بيع الأعضاء البشرية، عمالة السخرة، استغلال خدم المنازل، استغلال الأطفال في النّزاعات المسلحة، الاستغلال السيء للمهاجرين بصفة غير شرعية... الخ.

وتعتبر ظاهرة الاتجار بالبشر أخطر الظواهر التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى غسيل الأموال الذي تستفيد منه منظمات الجريمة المنظمة، بحيث تشكلت خلال العشرية الأخيرة منظمات إجرامية مختصة في الاتجار بالبشر في دول افريقية مختلفة، على غرار جنوب مالي، موريتانيا، التشاد

والنيجر التي تسهل عملية نقلها الى دول أوروبية ودول أخرى.

كما وأصبحت القارة الإفريقية اليوم أكثر المناطق جذبا لبيع الأسلحة والاتجار فيها، إذ تمثل ظاهرة الاتجار بالأسلحة الخفيفة تحديا امنيا كبيرا لدول المنطقة، خاصة مع استمرار بؤر التوتر الأمني في ليبيا ومالي، حيث تضاعف تدفق هذه الأسلحة عبر الحدود في شمال إفريقيا.

ج- الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية هي الطريقة التي يسلكها بعض الأشخاص للسفر من بلد لآخر بشكل غير قانوني أي دون أيّ التزام بقوانين أو أعراف البلد التي يريد المهاجر دخولها كتأشيرة الدخول، وذلك راجع لعدّة أسباب قد تكون قهرية، وما يميّزها هو وجود بيئتين الأولى طاردة والثاني جاذبة.

وقد شهدنا في العقدين الأخيرين، تعقُّد مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر، حيث أنّ أعدادا غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، عبر قوارب الصيادين، ومنذ 2006، عرف **محور السنغال- موريطانيا- المغرب** انتعاشا بفضل الطريق عبر الصحراوي طنجة نواديب ونواكشوط دكار، وبفعل طريق الأمل الرابط بين مالي ونواكشوط، هذه الشبكة من الطرق رابطة بين موريطانيا وخليج غينيا ومالي ومضيق جبل طارق عبر طنجة، إلا أنّ المرور عبر ليبيا هو الطريق المفضل بعد سقوط القذافي، حيث يقدر عدد المهاجرين بعشرات الآلاف، ويلقى عدد كبير منهم حتفه في عرض البحر الابيض المتوسط قبل بلوغهم السواحل الأوروبية.[viii]

لكن الصورة الحديثة التي واكبت موجات الهجرة الغير شرعية هو أخذها للعنصر النسوي، وهو ما زاد من مستوى التعقيدات والتهديدات الأمنية لتلك الظاهرة، ونقصد هنا نشاط الشبكات الإجرامية الوطنية والعبر-وطنية من خلال شبكات الدعارة وتهريب المهاجرين السريين، فالصورة أخذت أبعادا وتهديدات أمنية لا يمكن التوقف عندها، حيث تقوم العائلات الإفريقية باستثمار لتأمين رحلات بناتهن عبر الصحراء الكبرى وصولا الى منطقة الساحل الإفريقي، ومن بعدها إلى منطقة المغرب العربي شمالا فأوروبا. هذا دون إغفال الممارسات التي يلجأ إليها المهاجرون السريون من قبيل تزوير العملة والوثائق الرسمية، خاصة عند بقائهم فوق أراضي دول العبور، إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة وشبكات دعارة ومخدرات وأقراص مهلوسة ومتاجرة غير مشروعة.[ix]

ويُتوقّع أن يصل عدد السكان الى 194 مليون نسمة في غضون عام 2050، ما سيجعل من الانفجار الديمغرافي قنبلة موقوتة؛ فمعدّل الولادة المرتفع يشل الجهود الزراعية، ويدفع الشباب الى الهجرة سواء نحو أوروبا أو نحو المدن.

أمام هذا الوضع الأمني المتأزّم الذي عرفته منطقة الساحل الإفريقي، وعجز الدول الساحلية الأساسية بوركينا فاسو، النيجر، مالي، التشاد وموريطانيا على مواجهته، تدخلت العديد من القوى الدولية والإقليمية، التي بدأت تولي أهمية كبيرة لهذه المنطقة، عن طريق مساعدتها لتجاوز هذه التهديدات بالخصوص الإرهاب، ولإعادة السلم للمنطقة، وتقليص إمكانيات انتقال تلك التهديدات الى دول الجوار بالخصوص المغرب العربي وأوروبا.

علما أنّه، منذ عام 2011، دخلت المنطقة مرحلة من الصراع الدّولي بين القوى الكبرى، لكون الساحل الإفريقي، منطقة إستراتيجية في تحويل الثروات والنفط نحو أجزاء من العالم كقارتي أمريكا وأوروبا، نظرا لتميّز النفط الإفريقي حسب الأخصائيين بميزات أفضل مقارنة بمناطق أخرى من العالم، فهو من النّوع الخفيف، مقارنة بالثقيل الموجود في الشرق

الأوسط، وميزته هذه تجعله أسهل استخراجا وتكريرا، وانتقل التنافس الاقتصاد والصراع التجاري بين القوى الكبرى من منطقة الشرق الأوسط إلى إفريقيا.

ونظرا لقصور ومعوقات السياسات الإفريقية المستقلة في مقاربة القضايا الأمنية، تعدّدت مبادرات القوى الخارجية، حيث طرحت واشنطن **مبادرة الساحل الكبير (pan sahel)***، والتي تطورت لاحقا إلى ما عرف بـ "**مكافحة الإرهاب عبر الساحل**"، وهناك القيادة الأمريكية في إفريقيا **(افريكوم)**، والتي بدأت عملها في أكتوبر 2008، فنجد أنّ المنطقة تدخل الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في إطار الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب، والخوف من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية، ويتعداها الى الدول الغربية، بالإضافة الى تأمين مصالحها الاقتصادية وتأمين حقول النفط.

دون أن نغفل الأهمية الإستراتيجية للساحل بالنسبة للصين، التي أصبحت في السنوات الأخيرة أحد الشركاء الرئيسيين في المنطقة، خاصة في مجال الاستثمارات والمساعدات التنموية، كما وركّزت تواجدها في مجالات الطاقة والمعادن.

ومع هذا التوجه الدولي نحو المنطقة، سارعت فرنسا نحو تجديد تواجدها وتكثيفه في منطقة ترى فيها مجالها الطبيعي، فهو يحظى بأهمية خاصة في سياستها الخارجية، وتحتل أولوية حيوية في اجندتها الأمنية، على خلفية مجموعة من الأسباب، وهو ما سنتعرض له في النقطة التالية.

ثالثا: موقع الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الفرنسية

في إطار السياق الدّولي الجديد لحقبة الحرب الباردة في أعقاب مؤتمر يالطا 1954، وبدء ترتيبات عالم مغاير يتزعمّه الولايات المتّحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ارتأى ديغول أنّه لكي ينقذ بلاده لابدّ له من أن يتّخذ ثلاث قرارات تاريخية إستراتيجية تحفظ لفرنسا هيبتها ووضعها ومكانتها الدولية كقوة اقتسمت زعامة العالم مع بريطانيا العظمى على مدى قرنين من الزمان، ومن بينها: أن تصبح أفريقيا هي الركيزة السياسية والعسكرية والاقتصادية لفرنسا، وأنشأ ديغول جهاز مخابرات فرنسيا متطورا عن افريقيا يتناول الساسة والزعماء وخريطة الثروات الطبيعية في إفريقيا.(x)

وبعد نيل الدول الأفريقية التي كانت تابعة للاستعمار الفرنسي، حرصت فرنسا على التعاون مع تلك المستعمرات بعد استقلالها من خلال شبكة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية، نظمت مختلف أوجه التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري بين فرنسا والدول الأفريقية، وقد شملت هذه الاتفاقيات من الناحية العسكرية ثلاث مجالات هامة وهي انتقال السلطة العسكرية من فرنسا للحكومات المستقلة الجديدة حيث انسحب جانب من القوات الفرنسية من تلك الدول، إضافة إلى تقديم فرنسا المساعدة في إنشاء وتطوير القوات المسلحة في الدول الأفريقية المستقلة من خلال التدريب والإعداد بالسلاح، وأخيرا المساعدة العسكرية الفرنسية المباشرة للدول الأفريقية في حال خطر خارجي أو داخلي.(xi)

ونظراً إلى أنّ التركيبة والاجتماعية في الدول الإفريقية تقوم على النظام القبلي والاثنين، فإنّ فرنسا عملت على تطبيق"**سياسة فرق تسد**" بين العرقيات والإثنيات المتصارعة، كما أنّها اعتمدت، لضمان بقائها وبقاء التبعية التاريخية والسياسية لها في هذه البلدان، على غرس الروح الفرانكفونية، حتى أصبح بعض من دوائر القرار الفرنسي يسميها **"الساحل الفرنكفوني"**، فكوّنت نخبا سياسية تدين بالولاء لفرنسا؛ باعتبار أنّ هذه الأخيرة يطغى مبدأ المصالح اتجاه هذه البلدان، ومن أهمها:(xii)

- **حماية المصالح الاقتصادية** القائمة على الموارد المعدنية والحيوية والبترولية.
- **المصالح الثقافية:** من خلال غرس القيم الفرنسية.
- **المصالح السياسية:** بناءاً على مبدأ كسب الأصوات لصالح فرنسا في المنظمات الدولية.

إذن، تشكل القارة الإفريقية إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهو الأمر الذي عبّر عنه الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في القمة الفرنسية-الإفريقية التي عُقدت في فرنسا (نوفمبر 1994)، حيث أكّد للحاضرين أنّه **بدون إفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين**، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا فمن الصّعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيّا ما كانت توجهاتها بالتخلي عن إفريقيا [xiii]، وجاءت السياسة الفرنسية للدلالة على ما يلي:[xiv]

- فشل المقاربات التقليدية للقوى الكبرى وطي فكرة التدخل البري في بعض البلدان، كما كان معتمدا لدى الدول الكبرى والأمم المتحدة لعقود طويلة.
- فشل التدابير التي اتخذت بهدف إرساء السلم والأمن في منطقة الساحل، وذروتها التدخل الفرنسي والأمم المتحدة في شمال مالي.
- تعاظم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل ومالي خاصة، بعد إعلان المجموعات الجهادية الرئيسية توحدها في كيان جديد أطلقت عليه جماعة نصرة الإسلام والمسلمين
- دخول استراتيجيات **"الأمننة"** مرحلة جديدة في ظل احتدام التنافس بين الدول الكبرى على النفوذ، والتحول نحو الرهان على بناء قدرات دول المنطقة منفردة أو لبعض المجموعات الفرعية للاتحاد الإفريقي.

بالتالي، فإنّ إفريقيا تعني لجميع زعماء فرنسا **"الإمبراطورية"**، بكل ما تعنيه هذه الإمبراطورية من نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري وموارد منجمية وطبيعية ويورانيوم، لازم لتحديث القوة النووية الفرنسية، وبذلك ففي الفكر الاستراتيجي الفرنسي المعاصر: استمرار نفوذ فرنسا في إفريقيا إنّما استمرار فرنسا قوة عظمى.[xv]

رابعا: أهم الاستراتيجيات والمبادرات الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

لقد تجلّت المخاطر المتعلقة بتهديد المصالح الفرنسية، من خلال الاختطافات المتكرّرة، التي مست الرعايا الفرنسيين في منطقة الساحل الصحراوي، والتي كثيرا ما استدعت التدخل العسكري الفرنسي المباشر في المنطقة، خصوصا فيما ارتبط بقضية دفع الفدية لتحرير مواطنيها، وبعد مقتل الرهينة **"ميشال جرمانو Michel Germaneau"**؛ الذي اختطف في أفريل 2010، فقامت فرنسا بتعزيز دفاعها في منطقة الساحل، بتدريب قوات التدخل المحلية في المنطقة، كما ودخلت في مفاوضات مع الجماعات الإسلامية مسلحة من اجل إطلاق سراح الرهائن الفرنسيين قابلة مطالب من الجماعات الإسلامية المسلحة المرتبطة بانسحاب القوات الفرنسة من أفغانستان، كما في حالة الرهائن الفرنسيين الأربعة المختطفين في شمال النيجر في 15 سبتمبر 2010، حيث طالب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الانسحاب السريع من أفغانستان مع دفع فدية بقيمة 90 مليون أورو، واستجاب ساركوزي عندما صرّح بأنّ فرنسا ستسحب قواتها من أفغانستان ابتداءاً من سنة 2011، وتنتهي في 2013.[xvi]

وعليه، ونظرا لحجم التحديات الأمنية ومتغيراتها في منطقة الساحل الإفريقي، وانعكاساتها على الأمن الأوروبي، إضافة إلى الرغبة في حماية المصالح الاقتصادية في المنطقة، في ظل التواجد العسكري الأمريكي القوي فيها، قامت فرنسا بتبني مجموعة من الاستراتيجيات وطرح العديد من المبادرات، أهمها:

1- التدخل العسكري الفرنسي في جنوب ليبيا

في الفكر الاستراتيجي الفرنسي،يعتبر الجنوب الليبي بوابة تأمين عسكري لمدخلي الإمبراطورية الفرنسية في افريقيا: منطقة المغرب العرب وإفريقيا الفرانكفونية جنوب الصحراء الكبرى.

لقد سعت فرنسا رسميا الى انشاء قاعدة عسكرية في جنوب ليبيا، إذ ارتبط المطلب الفرنسي الرسمي ارتباطا رسميا من حيث الظروف ومن حيث التوقيت بحرب الناتو في عام 2011 لإسقاط العقيد معمر القذافي، وأثناء هذه الحرب التي دعمها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، تمركزت وحدات من القوات الفرنسية للعمليات الخاصة في جنوب ليبيا، لكن هذا التمركز لم يرض القادة العسكريين الفرنسيين الذين كانوا يريدون إنشاء قاعدة عسكرية فرنسية في الجنوب الليبي وليس مجرد وحدات للقوات الفرنسية لإتاحة الفرصة كاملة للطيران الحربي الفرنسي لقصف مصدر التهديد الرئيسي للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الا وهو **طريق سلفادور***، الطريق الذي تجتازه عناصر زعزعة الاستقرار والتطرف وتجارة المخدرات والسلاح، من خلال انطلاق الطيران الحربي الفرنسي من هذه القاعدة لقصف طريق سلفادور ومنع تحقيق التواصل البري بين حدود ليبيا والنيجر والجزائر وصولا إلى شمال مالي.[xvii]

وبالرّغم من أنّ الفكرة الفرنسية كانت سليمة من الناحية العسكرية، سليمة وقابلة للتنفيذ، لكنّه رغم ذلك لم يتم تنفيذها لأسباب سياسية، إذ اعترضت الجزائر على وجود قاعدة فرنسية على مقربة من حدودها مع ليبيا، لما لذلك من تأثير سلبي على النفوذ والأمن الإقليمي لها.

بالفعل يعد الجنوب الليبي تهديد حقيقي لاستقرار وأمن الدول الساحلية، بالنّظر لحجم الأسلحة المتداولة عبر طريق سلفادور، لكن يظل أي تدخل عسكري أجنبي (فرنسي) في المنطقة مُستنكر، لما له من تأثيرات سلبية على أمن الدول الساحلية وتأجيج الصراعات وحتى نشاط التنظيمات الإرهابية، وكذا استقرار الدول المجاورة ذات الحدود المشتركة.

2- عملية سرفال (التدخل العسكري الفرنسي الافريقي AFISMA) *Operation Serval*

قامت فرنسا بنشر بعض قواتها ضمن ما أطلقت عليه اسم **"عملية سرفال"** (التي تعني باللغة الفرنسية إحدى فصائل الفهود الإفريقية) أو **"القط المتوحش"** في 2013/01/11*، وذلك بناءا على طلب الرئيس تراوري بموافقة مجلس الأمن من خلال **القرار 2085** لنشر **قوة أفيسماAFISMA** بمالي، لوقف تقدم الإسلاميين الذي عزموا غزو باماكو، وعليه شنت الطائرات الفرنسية ميراج ورافال المقاتلة ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإسلاميين، يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع موريطانيا.[xviii]

وتمت عمليات **القصف الجوي** انطلاقا من القاعدة العسكرية الفرنسية في إنجامينا عاصمة دولة التشاد، أمّا **القوات البرية الفرنسية**، فكانت تصل منقولة بحرا بالسفن الفرنسية عن طريق ميناء داكار (عاصمة السنيغال)، التي تطل على مياه المحيط الأطلنطي؛ إذ أنّ التشاد والنيجر ومالي دول داخلية لا تطل على بحار؛ أما السنغال فهي دولة الجوار الغربي لمالي فهي دولة ساحلية لديها إطلالة مميزة على المحيط الأطلنطي، والنيجر فهي دولة الجوار الشرقي لمالي قد فتحت حدودها أمام الجيش التشادي، فتمركز جزء منه

في النيجر والباقي دخل برا في مالي واشتبك مع المتمردين في شمال مالي.[xix]

وبفضل ضربات فرنسا الجوية وهجماتها البرية على معاقل المتمردين، تم استرداد غاو وتومبوكتو وكيدال وتيساليت في شمال مالي[xx]، كما وحظيت العسكرية الفرنسية من قبل الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بمبلغ قدره 50 مليون دولار، وبلغت التكلفة الإجمالية لعملية سرفال 200 مليون يورو.

وتنبع أهمية هذه العملية بالنسبة لفرنسا، من الأهداف الإستراتيجية المراد تحقيقها من وراءها، ومن أهمها: [xxi]

- استعادة شمال مالي ومنع الانفصاليين من الوصول الى باماكو، عاصمة مالي والتي تقع في جنوب البلاد، ويعمل بها 6 آلاف من الرعايا الفرنسيين، اذ كان من الممكن أن يصبحوا رهائن في حالة سقوط العاصمة.
- تأمين استقرار التشاد؛ بحيث تمثل التشاد نقطة المركز بالنسبة لإمبراطوريتها في افريقيا الساحل وجنوب الصحراء، فهي النواة باعتبار أنّ لها حدودا مشتركة ممتدة بآلاف الكيلومترات مع 6 دول افريقية تحيط بها من كل جانب.
- تأمين استقرار باقي النظم الموالية لفرنسا في منطقة الساحل وفي افريقيا الفرانكفونية، وضمان ولاء الزعماء السياسيين الأفارقة الفرانكفون.
- تأمين حقول اليورانيوم في منطقة الساحل، وعلى وجه الخصوص حقل اليورانيوم في صحراء شمال النيجر بما يسمح باستمرار تحديث الترسانة النووية الفرنسية.

ويرى الخبير في الشؤون الإفريقية **"حمدي عبد الرحمن"** أنّه ثمّة أمور انتخابية خاصة بالداخل الفرنسي، يمكن أن يُفسّر ولو جزئيا توقيت التدخّل في مالي، فالرئيس فرانسوا هولاند يحاول جاهدا تغيير الصورة النمطية له بأنّه قائد ليّن غير قادر على اتخاذ قرارات صعبة، ولعل استحضار أعراض **"متلازمة نابليون Napoleon syndrom"***، يفسّر سر التحول في موقف هولاند الذي كان معارضا من قبل التدخل الفرنسي في افريقيا، ففرنسا في ظل حكم الاشتراكي هولاند، كانت مثقلة بأعباء الركود الاقتصادي وارتفاع معدّلات البطالة والإجراءات التقشفية.[xxii]

3- عملية برخان: *Operation Barkhan*

تتمثل **"عملية برخان"** في تحقيق تواجد عسكري فرنسي دائم في منطقة الساحل، لاحتواء ما أسماهم وزير الدّفاع الفرنسي الجهاديين، وقد تزامن إطلاق هذه العملية مع حدوث معرك عنيفة في مطار طرابلس بين الميليشيات الليبية، أدّت إلى تدمير عدد كبير من الطائرات التابعة للخطوط الجوية الليبية والافريقية، كما وتم تعليق جميع الرحلات الجوية في مطار مصراتة الدولي غرب ليبيا، اخذ بعين الاعتبار التداعيات السلبية لزيادة نشاط الجماعات المتطرفة على دول الساحل ودول الجوار بعد انهيار الدّولة في ليبيا.[xxiii]

تعنى كلمة **"برخان "الكثيب الرملي الهلالي** الذى يتشكل وفق اتجاه هبوب الرياح عليه[xxiv]، استلمت عملية برخان المشعل من عمليةسرفال في كل من مالي والتشاد في 2014/09/01، لتتخذ بعدا إقليميا بررته مصالح فرنسا الإستراتيجية في الساحل الافريقي، والتهديدات التي تواجهها المنطقة، وعلى رأسها الإرهاب. وترتكز المقاربة الإستراتيجية لهذه العملية العسكرية التي تغطي خمس بلدان افريقية هي: بوركينا فاسو ومالي وموريطانيا والنيجر والتشاد، على منطق الشراكة بين هذه البلدان، وتضم هذه القوة نحو 3500 جندي

مكلفين بمطاردة المجموعات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي، وموزعين على 5 قواعد متقدمة مؤقتة، وثلاث نقاط دعم دائمة ومواقع أخرى، سيما بالعاصمة البوركينية واغادوغو وعطار الموريطانية، بحسب وزارة الدفاع الفرنسية، إضافة إلى نحو 200 مركبة لوجستية و200 مدرعة و6 طائرات مقاتلة و3 طائرات بدون طيار و10 طائرات للنقل وفقا للمصدر نفسه.[xxv]

في حقيقة الأمر، اطلاق هذه العملية لا تعود أسبابها إلى التردي المخيف في أوضاع ليبيا فقط، انّما أيضا تعبيرا عن الجغرافيا الاستراتيجية للحرب في صحاري إفريقيا، حيث تحدّ جغرافيا مسرح العمليات من فاعلية العسكرية الحديثة، إذ أنّ هذه الجغرافيا لصالح القبائل التي تجيد الكر والفر، كما كانت جغرافيا أفغانستان الجبلية الصخرية لصالح مقاتلي حركة طالبان، وهو ما يجسده **أذرار (جبل) ايفوغاس** أقصى شمال شرق مالي بالقرب من حدود مالي مع الجزائر، فهي منطقة صخرية شديدة الوعورة، تتكون من مجموعة متراصة من الجبال المليئة بالكهوف والتجاويف الصخرية والمغارات التي تصلح ان تكون ملاذا آمنا للمتمردين الطوارق (فهي المهد التاريخي لقبائل الطوارق). وهذه الجغرافيا الصخرية الصعبة لهذه المنطقة الشاسعة، تقف عاقا منيعا للغاية أمام العسكرية الحديثة، فالمليشيات المدرعة لن يمكنها أن تسلك هذه الدروب الوعرة، كما أنّ القصف الجوي لن يصيب إلا الصخور، لأنّ النشاط الإرهابي يجد ساترا منيعا له في الكهوف والتجاويف.[xxvi]

وبذلك فانّ إطلاق عملية برخان بالنسبة لفرنسا، من منظور الفكر العسكري، تدخل في إطار إستراتيجية استباقية القائمة على أنّ الهجوم أفضل وسيلة للدفاع والقضاء على مصادر التهديد

4- إنشاء قوة عسكرية مشتركة G5 sahel والتحالف من اجل الساحل APS

تقرر في اجتماع حضره رئيس الجمهورية الفرنسية ايمانويل ماكرون مع مجموعة الدول الخمس في الساحل G5(المعرضة للتهديد الإرهابي) في العاصمة باماكو، إنشاء قوة عسكرية مشتركة بتأييد من الاتحاد الإفريقي، كما وسجلت في مجلس للأمم المتحدة تحت قرار رقم 2359، برعاية فرنسا.[xxvii]

ولمبادرة مجموعة الدول الساحلية الخمس G5 sahel، شقين مهمين، هما:

أ- **الشق الأمني:** المتمثل في إنشاء قوة عسكرية مشتركة هدفها محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتجارة البشر في مجال الدول الساحلية الخمس G5، وفي اطار هذه القوة يجب تجميع ما يقارب 5000 رجل (7 كتائب موزعة على ثلاث مجالات أو مناطق، واحدة في الشرق والأخرى في الوسط، والثالثة في الغرب)، تتدخل على شريط طوله 50 كلم، على أطراف الحدود المشتركة، ومن المُتوقع ان تكون هناك فرقة جيش بالساحل لمحاربة الإرهاب سيتم نشرها في مالي.[xxviii]

وتتطلب هذه القوة العسكرية المشتركة نوعين من المراقبة: **المراقبة السياسية** التي تتولاها الرئاسة الحالية لمجموعة الدول الخمس (مالي حتى نهاية عام 2017)، أمّا **المراقبة الإستراتيجية**، ستكون من قبل لجنة الدفاع التابعة للأمانة الدائمة لمجموعة الدول الخمس، وتعتبر القوة المشتركة لدول الساحل الخمس، وسيلة مرنة يمكنها التكيف مع تطور التهديد وفقا لأولويات التدخل، وهي مكملة لمبادرة مينوسما، التي تهدف إلى مساعدة السلطات المالية على تحقيق الاستقرار الداخلي لها. وفيما يتعلق بتمويل هذه القوة، فهي قيد التوحيد، ويعزم الاتحاد الأوروبي منح 50 مليون يورو في إطار تسهيل السلام الإفريقي،

وستساهم دول الساحل الخمس بمبلغ قدره 10 مليون يورو لكل منها، ويبلغ المجهود الفرنسي بـ 8 مليون يورو في شكل دعم لوجيستي، ومن المنتظر تقديم مساعدات ثنائية إضافية.[xxix]

ب- **الشق التنموي**: وهو الشق الثاني لمبادرة دول الساحل الخمس، هو تحت إطار ما يسمى **بالتحالف من اجل الساحل (l'alliance pour le sahel)**، من منطلق أنّه لا يمكن إرساء الأمن دون إرفاقه بجهود تنموية مستدامة، وذلك باستهداف خمس قطاعات رئيسية وهي: توظيف الشباب –التعليم والتدريب-، الزراعة، التنمية الريفية، الأمن الغذائي، الطاقة والمناخ، الحكم، واللامركزية ودعم ونشر الخدمات الأساسية. والشركاء الأساسيين لهذا التحالف هم: البنك العالمي، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) والبنك الإفريقي للتنمية.[xxx]

الخاتمة

انّ الاستراتيجيات التي تبّنتها فرنسا لإعادة بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، تحكمها بالطبع سياسة المصالح بالدرجة الأولى، تبرّرها بالحفاظ على أمنها الوطني ومحيطها الأوروبي، ودفاعا على مصادرها الحيوية لاستعادة مكانتها في النظام الدّولي هذا ما يفسّر زيادة بسط سيطرتها على منطقة ترى فيها نفوذ طبيعي وتاريخي لها، في ظل عجز دول الساحل الإفريقي بالأساس: بوركينا فاسو، التشاد، النيجر، مالي وموريطانيا على احتوائها، نظرا لضعف المراقبة والقدرة للتحكم في التهديدات الأمنية التي تعرفها، وتوصّلنا الى النتائج التالية:

- يمثل منطقة الساحل الإفريقي تحديا لفرنسا، وفرصة في نفس الوقت، فهي تحديا كون فرنسا لم تعد اللاعب الوحيد فيها، وفرصة كونها تريد استعادة دورها ونفوذها، من خلال إعادة إنتاج العلاقات الاستعمارية السابقة والمحافظة على الأدوار القيادية لها.
- لقد ركّزت المقاربة الأمنية الفرنسية على العسكرة المتزايدة في مواجهة التهديدات، ومواجهة النفوذ الأمريكي والصيني في المنطقة، مستبعدة بذلك كل الوسائل الدبلوماسية والتفاوضية والاستراتيجيات التنموية.
- بالرّغم من نجاح بعض العمليات العسكرية، عملية سرفال واستعادة شمال مالي، إلا أنّ العسكرة المتزايدة في المنطقة تعيق عمليات التنمية، وأدخلت المنطقة في مزيد من التخبّط، من خلال تركيز دول الساحل على الإنفاق العسكري، مما أدى إلى تآكل اقتصاديات هذه الدول وخلق بؤر توتر جديدة، كردة فعل من طرف المتمردين، وهو ما انعكس سلبا على منطقة الساحل دولا وشعبا.
- يستدعي بناء إعادة بناء الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، التي تعرف تزايدا في الانكشاف الأمني، تبني مقاربة أمنية جديدة يُراعى فيها مبدأ تحقيق التوازن بين الأولويات الأمنية ومكافحة المدّ الإرهابي، وبين السياسات الدبلوماسية والتنمية.

المراجع والإحالات

[i]- عبد السلام يخلف، **منطقة الساحل ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية**، في ملتقى: الساحل ضمن استراتيجيات القوى، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الوطني (الجزائر)، 2015/03/02، ص 30.

[ii]- محمد فال ولد بلال، **الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات**، على الرابط الالكتروني التالي: http://aqlame.com/article7649.html

[iii]- يوسف أزروال، ليلى لعجال، : مداخلة: **أثر المشاريع الفرنسية والأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي على دورالجزائر في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري**، ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم: "دور الجزائر الإقليمي: المحدّدات والأبعاد"، يومي: 28-29 أفريل 2014، ص ص 2-3.

[iv]- عبد السلام يخلف، **مرجع سابق الذّكر**، ص 30.

[v]-يوسف أزروال، ليلى لعجال، **مرجع سابق الذّكر**، ص 03.

[vi]- عبد السلام يخلف، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 31-32.

[vii]- محمد الجابي: **الأمن في الساحل الافريقي: الجهود والتحديات**، على الرابط الالكتروني التالي:http://efsregypt.org

[viii]- عبد العالي حور، **التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، على الرابط الالكتروني التالي: http://arabaffairsonline.org/article?p=182

[ix]- **المرجع نفسه.**

[*]- بادرت وزارة الخارجية الأمريكية بمشروع مبادرة الساحل **"Pan Sahel Initiative"** في نوفمبر 2002، وهي مبادرة تهدف الى مساعدة وتكوين القوات الأمنية والعسكرية لبلدان المغرب العربي والساحل الافريقي من قبل البنتاغون، وتم انشاء مقر رئاسي للمبادرة بدكار عاصمة السنيغال، ومنحت للمشروع ميزانية سنوية تقدر بـ 100 مليون دولار، كما وتلتها وثيقة الدفاع الرباعية لسنة 2006-2010، والتي حدّدت برنامج الدفاع في جنوب الصحراء لمكافحة الإرهاب، وهو امتداد لبرنامج بان ساحل. انظر: مصطفى صايج، **التنافس الفرنس الأمريكي ف منطقة الساحل الافريقي: الآليات والرهانات**، اشغال الملتقى الوطني الموسوم بـ: منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالة، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر، 2012/10/15، ص 35-42

[x]- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في افريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2016، ص 19.

[xi]-أحمد عسكر، افريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، عل الرابط الالكتروني التالي: http://http//:www.fekronline.com/read%20article.php?id=87.%20-12

[xii]- سمير قلاع الضروس، **التصورات الدولية في منطقة الساحل الافريقي قراءة مقارنة في التصورين الأمريكي والفرنسي**، مجلة قراءات افريقية، العدد 24، أفريل-جوان 2015، ص ص41-42.

[xiii]- جمال محمد السيد ضلع، **التنافس الفرنسي-الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الاقليمي الافريقي (في قوى الجذب والتعارض في المنطقة)**، في: حوارات الاقليمية والعالمية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص ص 117-118.

[xiv]- عباس محمد صالح، **عسكرة الساحل: الخطوة الفرنسية الجديدة وصدام الاستراتيجيات**، على الرابط الالكتروني التالي: https://www.noonpost.org/content/18713

[xv]- خاد عبد العظيم، **مرجع سابق الذّكر**، ص 20.

[xvi]- مصطفى صايج، **مرجع سابق الذّكر**، ص ص 31-32

[*]- **طريق سلفادور**: هو طريق صحراوي فقر يمتد بمحاذاة حدود ليبيا-النيجر-الجزائر وصولا الى شمال مالي، ويتمركز فيه عمل عناصر زعزعة الاستقرار، وتلك العناصر تتكون من أخلاط شتى من قبائل الطوارق وبائل التبو، التي تقطن شمال تشاد وفصائل الاسلاميين المتناحرة في ليبيا والمدعومة بفصائل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وتلك الاخلاط يتجمعون في الجنوب الليبي في صحراء فزان، وقد قامت قبائل الطوارق التي قامت بغزو شمال مالي بقوة السلاح بسلك طريق سلفادور لمزيد انظر: خالد عبد العظيم، سياسة فرنسا في افريقيا المصالح العليا والتحركات العسكرية دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2016، ص ص 62-63.

[xvii]- خالد عبد العظيم، **مرجع سابق الذّكر**، ص ص 61-63.

[*]- **يعود االتمهيد السياسي لعملية سيرفال في أواخر** ديسمبر عام 2012، بزيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى الجزائر للحصول على دعمها وتأييدها، وهو ما حدث.

[xviii]- فريدوم أونوها، **التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**، على موقع الجزيرة: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/2013214 8048143942.html

[xix]- خالد عبد العظيم، **مرجع سابق الذكر**، ص 79.

[xx]- فريدوم أونوها، **مرجع سابق الذّكر**.

[xxi]- خالد عبد العظيم، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 80-81.

* - تعني **متلازمة نابليون** محاولة الرجل الذي يشعر بالنقص اتخاذ قرارات خطيرة.

[xxii] - حمدي عبد الرحمن، **فرنسا وإعادة غزو افريقيا**، على الرابط الالكتروني التالي: http://www.aljazeera.net

[xxiii] - خالد عبد العظيم، **مرجع سابق الذّكر**، ص 89.

[xxiv] - طارق الشيخ، **فرنسا ومكافحة الارهاب في الساحل الافريقي**، على الرابط الالكتروني التالي: http://www.ahram.org.eg

[xxv] - **في 10 سنوات..7 عمليات عسكرية فرنسية في افريقيا**، على الموقع الالكتروني التالي:http://aa.com.tr

[xxvi] - خالد عبد العظيم **مرجع سابق الذّكر**، ص ص 91-92.

[xxvii] -**la force conjointe G5 Sahel et l'alliance pour le sahel**, sur le site web suivant: www.diplomatie.gouv.fr , consulté le : 21/11/2017.

[xxviii] - **Ibid**.

[xxix] - **Ibid**.

[xxx] - Ibid.